

ORGANISATION OF ISLAMIC COOPERATION
GENERAL SECRETARIAT

ORGANISATION DE COOPERATION ISLAMIQUE
SECRETARIAT GENERAL



مُنظَّمَةُ التَّجَاوُزِ الْإِسْلَامِيَّةِ
لِلْأُمَّةِ الْعَالَمِيَّةِ

OIC/CFM-39/2012/ECO/RES/FINAL

الأصل: إنجليزي

قرارات الشؤون الاقتصادية

الصادرة عن

الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية
(دورة التضامن من أجل تنمية مستدامة)

جيبوتي، جمهورية جيبوتي

1 - 3 محرم 1433 هجريا (15 - 17 نوفمبر 2012م)

الفهرس

الصفحة	الموضوع	رقم
2	قرار رقم 39/1-إق نشاطات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)	أولا
4	قرار رقم 39/2-إق تنظيم المشاريع والتشغيل والقضايا المرتبطة بالعمل.	ثانيا
6	قرار رقم 39/3-إق إنشاء مكتب منظمة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي في كازاخستان.	ثالثا
9	قرار رقم 39/4-إق برامج منظمة التعاون الإسلامي الخاصة للتنمية	رابعا
12	قرار رقم 39/5-إق التعاون في قطاع النقل والمواصلات	خامسا
14	قرار رقم 39/6-إق تنمية قطاع السياحة	سادسا
17	قرار رقم 39/7-إق التعاون في القطاعين المالي والإحصائي	سابعا
20	قرار رقم 39/8-إق المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء والجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء.	ثامنا
	مرفق القرارات الصادرة عن الدورة السابعة والعشرين والثامنة والعشرين للكومسيك	

قرار رقم 39/1-إق

بشأن

نشاطات اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته التاسعة والثلاثين (دورة: التضامن من أجل تنمية مستدامة) في جيبوتي، جمهورية جيبوتي، في الفترة من 1 إلى 3 محرم 1434هـ، الموافق (15 - 17 نوفمبر 2012م)؛

إذ يستذكر خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، والتي أقرتها القمة الإسلامية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية من 25 إلى 28 يناير 1981م، وكذا التعديل الذي أدخل عليها لاحقاً والذي أقره مؤتمر القمة الإسلامي في دورته السابعة التي عقدت في الدار البيضاء بالمملكة المغربية من 13 إلى 15 ديسمبر 1994م؛

وإذ يستذكر كذلك برنامج العمل العشري الذي اعتمده القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005، وخاصة ما يتعلق منه بالتزامها القوي بتسريع وتيرة تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك التعاون الفعال مع المنظمات الإقليمية والدولية؛

وبعد الاطلاع على القرار رقم OIC/SUM-11/2008/ECO/RES حول الشؤون الاقتصادية والصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الحادية عشرة (دورة الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين)، التي عقدت في دكار، جمهورية السنغال، يومي 13 و 14 مارس 2008،

وإذ يؤكد مجدداً القرار رقم OIC/38-CFM/ECO/RES الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة والثلاثين التي عقدت في أستانة، جمهورية كازاخستان، في الفترة من 28 إلى 30 يونيو 2011،

وإذ يستذكر القرارات ذات الصلة، ولاسيما منها مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الحادية عشرة، وقمة الكومسيك لسنة 2009، ومؤتمر وزراء الخارجية في دورته الثامنة والثلاثين، والدورة السابعة والعشرون للجنة الكومسيك؛

وإذ يستذكر إعلان منظمة التعاون الإسلامي في أستانة لعام 2011، وإذ يقر بأهمية الأفكار التي عنها رئيس كازاخستان نور سلطان نزرباييف في الجلسة الافتتاحية للدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية؛

وإذ يشيد بنشاطات مختلف مؤسسات المنظمة في المجال الاقتصادي، ولاسيما مركز أنقرة ومركز الدار البيضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر ومعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام:

- 1- يرحب بالقرارين رقم OIC/COMCEC/27-11/RES و OIC/COMCEC/28-12/RES (مرفق) الصادرين عن الدورة السابعة والعشرين والثامنة والعشرين للكومسيك ويطلب من جميع الدول الأعضاء زيادة جهودها لتنفيذ قرارات اللجنة وبرامجها ومشاريعها.
- 2- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في شأنه إلى الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 39/2-إق

بشأن

تنظيم المشاريع والتشغيل والقضايا المرتبطة بالعمل

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته التاسعة والثلاثين (دورة: التضامن من أجل تنمية مستدامة) في جيبوتي، جمهورية جيبوتي، في الفترة من 1 إلى 3 محرم 1434هـ، الموافق (15 - 17 نوفمبر 2012م)؛

إذ يستذكر خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، والتي أقرتها القمة الإسلامية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية من 25 إلى 28 يناير 1981م، وكذا التعديل الذي أدخل عليها لاحقاً والذي أقره مؤتمر القمة الإسلامي في دورته السابعة التي عقدت في الدار البيضاء بالمملكة المغربية من 13 إلى 15 ديسمبر 1994م؛

وإذ يستذكر كذلك برنامج العمل العشري الذي اعتمده القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005، وخاصة ما يتعلق منه بالتزامها القوي بتسريع وتيرة تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك التعاون الفعال مع المنظمات الإقليمية والدولية؛

وبعد الاطلاع على القرار رقم OIC/SUM-11/2008/ECO/RES حول الشؤون الاقتصادية والصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الحادية عشرة (دورة الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين)، التي عقدت في دكار، جمهورية السنغال، يومي 13 و 14 مارس 2008،

وإذ يؤكد مجدداً القرار رقم OIC/38-CFM/ECO/RES الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة والثلاثين التي عقدت في أستانة، جمهورية كازاخستان، في الفترة من 28 إلى 30 يونيو 2011،

وإذ يستذكر حصيلة اجتماع وزراء العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد على هامش المؤتمر العالمي التاسع عشر حول السلامة والصحة في العمل الذي عقد في اسطنبول بتركيا من 11 إلى 15 سبتمبر 2011،

وإذ يستذكر كذلك حصيلة منتدى منظمة التعاون الإسلامي حول شراكة القطاع الخاص وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والذي عقد على هامش القمة العالمية الثانية حول تدبير المشاريع في اسطنبول من 3 إلى 6 ديسمبر 2011؛

وإذ يشيد بنشاطات مختلف مؤسسات المنظمة في المجال الاقتصادي، ولاسيما مركز أنقرة ومركز الدار البيضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة؛

ويعد الاطلاع على تقرير الأمين العام،

- 1- يرحب بعرض جمهورية أذربيجان استضافة مؤتمر وزراء العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ويدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في أعمال هذا المؤتمر.
- 2- يدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها إلى توسيع نطاق التعاون الإسلامي البيئي في مجال تطوير تنظيم المشاريع.
- 3- يحث البنك الإسلامي للتنمية على إعداد تقرير جدوى عن إمكانية إنشاء صندوق خاص للمقاولات الصغرى في إطار البنك، يرفع إلى الكومسيك؛ ويدعو المؤسسات والهيئات الاقتصادية الأخرى التابعة للمنظمة إلى تقديم اقتراحاتها ورؤاها بخصوص تنفيذ هذه المبادرة؛
- 4- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في شأنه إلى الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 39/3-إق

بشأن

إنشاء مكتب منظمة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي في كازاخستان.

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته التاسعة والثلاثين (دورة: التضامن من أجل تنمية مستدامة) في جيبوتي، جمهورية جيبوتي، في الفترة من 1 إلى 3 محرم 1434هـ، الموافق (15 - 17 نوفمبر 2012م)؛

إذ يستذكر خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، والتي أقرتها القمة الإسلامية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية من 25 إلى 28 يناير 1981م، وكذا التعديل الذي أدخل عليها لاحقاً والذي أقره مؤتمر القمة الإسلامي في دورته السابعة التي عقدت في الدار البيضاء بالمملكة المغربية من 13 إلى 15 ديسمبر 1994م؛

وإذ يستذكر كذلك برنامج العمل العشري الذي اعتمده القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و 8 ديسمبر 2005، وخاصة ما يتعلق منه بالتزامها القوي بتسريع وتيرة تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك التعاون الفعال مع المنظمات الإقليمية والدولية؛

وبعد الاطلاع على القرار رقم OIC/SUM-11/2008/ECO/RES حول الشؤون الاقتصادية والصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الحادية عشرة (دورة الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين)، التي عقدت في دكار، جمهورية السنغال، يومي 13 و 14 مارس 2008،

إذ يستذكر القرار رقم OIC/38-CFM/ECO/RES الصادر عن الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في أستانا، بجمهورية كازاخستان (28 - 30 يونيو 2011) بشأن تنفيذ أحكام القرار الذي صدر عن المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية؛

وإذ يستذكر القرار رقم 1/4-MFSAD الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية (14 - 16 يناير 1995) بشأن احتياطي الأمن الغذائي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يأخذ بعين الاعتبار خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى التي أقرتها الدورة الثامنة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية الذي عقد في أستانا، جمهورية كازاخستان (28 - 30 يونيو 2011)؛

وإذ يجدد التأكيد على القرار المتعلق بتعزيز الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الدول الأعضاء في المنظمة الذي صدر عن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية الذي عقد في اسطنبول بالجمهورية التركية (3-6 أكتوبر 2011) والقرار الصادر عن الدورة السابعة والعشرين للكومسيك التي عقدت في اسطنبول بالجمهورية التركية (17-20 أكتوبر 2011)، مع إشارة خاصة إلى إنشاء جهاز منظمة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي في كازاخستان؛

وإذ يلاحظ أن بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي معرضة بشكل كبير لتأرجح واسع النطاق في إنتاج الأغذية الأساسية ومن ثم إلى عدم استقرار إمداداتها الغذائية؛

وإذ يدرك أهمية الاعتماد على النفس على الصعيد الجماعي والإقليمي في الأمن الغذائي باعتباره وسيلة لمعالجة الآثار السلبية لأزمة الغذاء العالمية على الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يدرك كذلك أن إنشاء جهاز منظمة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي يقوم على مبدأ الاعتماد الجماعي على النفس والتضامن والتعاون من أجل تحقيق الأمن الغذائي للدول الأعضاء في المنظمة؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام،

- 1- يقرر إنشاء جهاز منظمة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي في أستانا، جمهورية كازاخستان؛
- 2- يكلف الأمين العام، بالتشاور مع الدول الأعضاء، والدعوة إلى اجتماع الخبراء الحكوميين لاستكمال النظام الأساسي لهذا الجهاز؛
- 3- يرحب باقتراح جمهورية جيبوتي استضافة "مركز منظمة التعاون الإسلامي لاحتياطي الأمن الغذائي من أجل شرق أفريقيا وأفريقيا الوسطى وجنوب أفريقيا والقرن الأفريقي" في عاصمتها جيبوتي؛
- 4- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير شامل في شأنه إلى الدورة الأربعين (40) لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 39/4-إق

بشأن

برامج منظمة التعاون الإسلامي الخاصة للتنمية

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته التاسعة والثلاثين (دورة: التضامن من أجل تنمية مستدامة) في جيبوتي، جمهورية جيبوتي، في الفترة من 1 إلى 3 محرم 1434هـ، الموافق (15 - 17 نوفمبر 2012م)؛

إذ يستذكر خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، والتي أقرتها القمة الإسلامية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية من 25 إلى 28 يناير 1981م، وكذا التعديل الذي أدخل عليها لاحقاً والذي أقره مؤتمر القمة الإسلامي في دورته السابعة التي عقدت في الدار البيضاء بالمملكة المغربية من 13 إلى 15 ديسمبر 1994م؛

وإذ يستذكر كذلك برنامج العمل العشري الذي اعتمده القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005، وخاصة ما يتعلق منه بالتزامها القوي بتسريع وتيرة تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك التعاون الفعال مع المنظمات الإقليمية والدولية؛

وبعد الاطلاع على القرار رقم OIC/SUM-11/2008/ECO/RES حول الشؤون الاقتصادية والصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الحادية عشرة (دورة الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين)، التي عقدت في دكار، جمهورية السنغال، يومي 13 و 14 مارس 2008،

وإذ يؤكد مجدداً القرار رقم OIC/38-CFM/ECO/RES الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة والثلاثين التي عقدت في أستانة، جمهورية كازاخستان، في الفترة من 28 إلى 30 يونيو 2011،

إذ يستذكر القرار رقم: 37/42 - س الصادر عن الدورة السابعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في دوشنبه بجمهورية طاجيكستان من 18 إلى 20 مايو 2010، والمتعلق بوضع خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع بلدان آسيا الوسطى؛

وإذ يأخذ في الاعتبار إقرار مجلس وزراء الخارجية، خلال دورته الثامنة والثلاثين التي عقدت في أستانة بجمهورية كازاخستان من 28 إلى 30 يونيو 2011، لخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع بلدان آسيا الوسطى؛

وإذ يأخذ في الاعتبار تقرير الأمين العام عن الحصيلة الموقفة للاجتماع الأول للجنة التنفيذية حول الخطة والذي عقد في إسطنبول بالجمهورية التركية يوم 18 أكتوبر 2011؛

وإذ يستذكر النشاطات المرتبطة بتدخلات مختلف صناديق منظمة التعاون الإسلامي في مجال التخفيف من وطأة الفقر وتنمية الموارد البشرية في الدول الأعضاء في المنظمة؛

وإذ يعرب عن ارتياحه إزاء تحقيق إجمالي تدخلات مشاريع التخفيف من وطأة الفقر، في إطار صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، لما قدره 855 مليون دولار أمريكي،

وإذ يسجل تقديم مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لمبلغ إجمالي قدره 3.98 مليار دولار أمريكي في إطار البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا دعماً لـ 364 مشروعاً في الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يستذكر طلبه السابق من الدول الأعضاء في المنظمة تعزيز التزاماتها والوفاء بها تجاه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية،

ووعياً منه بالجهود الحالية التي تبذلها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بالتشاور مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من أجل إعداد برنامج لاحق متين وشمولي ومتنوع يحل محل البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا،

وإذ يأخذ علماً بالمشاورات الحالية التي يجريها الأمين العام من أجل توسيع نطاق شراكة الجهات المعنية المتعددة من أجل الإسهام في تنفيذ برامج منظمة التعاون الإسلامي لمعالجة معضلة الفئات الفقيرة والهشة في الدول الأعضاء في المنظمة،

وإذ يشيد بمركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (مركز أنقرة) لإعداد برامج بناء القدرات في القطاعات الاقتصادية الحيوية ومن ضمنها الزراعة والتعليم المهني والإحصائيات والمالية،

وإذ يؤكد القرارات السابقة بشأن المساعدة الإنمائية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يشيد بنشاطات مختلف مؤسسات المنظمة في المجال الاقتصادي، ولاسيما مركز أنقرة ومركز الدار البيضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر ومعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام،

- 1- يدعو الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية لمشاريع كل من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا في إطار برامجها الوطنية الإنمائية.
- 2- يحث الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية على تنفيذ مختلف النشاطات والمشاريع المحددة في إطار خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع بلدان آسيا الوسطى.
- 3- يشيد بحكومة الجمهورية التركية لتنظيمها ورشة عمل حول موضوع نماذج الشراكة القطرية مع آسيا الوسطى في أنقرة يومي 22 و 23 فبراير 2012؛ وينوه بجميع الدول الأعضاء المشاركة على اهتمامها المعلن بالمشاركة في تنمية بلدان آسيا الوسطى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- 4- يطلب من الأمين العام ربط الاتصال بجميع السلطات المختصة والجهات المعنية من أجل تيسير تنظيم منتدى الاستثمار في بلدان آسيا الوسطى.
- 5- يحث الدول الأعضاء على تقديم ردودها على استبيان مركز أنقرة بشأن مختلف القطاعات لتعزيز عملية بناء القدرات البشرية والصناعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- 6- يعرب عن تقديره للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي قدمت مساعداتها إلى غيرها من الدول الأعضاء في المنظمة، ويدعو مجدداً إلى تقديم المزيد من المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف انطلاقاً من روح التضامن الإسلامي.
- 7- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في شأنه إلى الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 39/5-إق

بشأن

التعاون في قطاع النقل والمواصلات

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته التاسعة والثلاثين (دورة: التضامن من أجل تنمية مستدامة) في جيبوتي، جمهورية جيبوتي، في الفترة من 1 إلى 3 محرم 1434هـ، الموافق (15 - 17 نوفمبر 2012م)؛

إذ يستذكر خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، والتي أقرتها القمة الإسلامية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية من 25 إلى 28 يناير 1981م، وكذا التعديل الذي أدخل عليها لاحقاً والذي أقره مؤتمر القمة الإسلامي في دورته السابعة التي عقدت في الدار البيضاء بالمملكة المغربية من 13 إلى 15 ديسمبر 1994م؛

وإذ يستذكر كذلك برنامج العمل العشري الذي اعتمده القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005، وخاصة ما يتعلق منه بالتزامها القوي بتسريع وتيرة تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك التعاون الفعال مع المنظمات الإقليمية والدولية؛

وبعد الاطلاع على القرار رقم OIC/SUM-11/2008/ECO/RES حول الشؤون الاقتصادية والصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الحادية عشرة (دورة الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين)، التي عقدت في دكار، جمهورية السنغال، يومي 13 و 14 مارس 2008،

وإذ يؤكد مجدداً القرار رقم OIC/38-CFM/ECO/RES الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة والثلاثين التي عقدت في أستانة، جمهورية كازاخستان، في الفترة من 28 إلى 30 يونيو 2011،

إذ يأخذ في الاعتبار التوصيات الصادرة عن الجلسة الوزارية لتبادل وجهات النظر حول موضوع "تأثير شبكة النقل والمواصلات على التجارة والسياحة" التي عقدت على هامش الدورة السابعة والعشرين للكومسيك،

وإذ يعرب عن دعمه للتحالف القائم بين كل من منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي حول التنفيذ المشترك لمشروع المنظمة المتعلق بخط السكة الحديدية دكار-وبورتسودان بما في ذلك دراسات الجدوى الجاري إعدادها،

وإذ يدرك التدابير الموازية التي يجري القيام بها حول الأخطار الوطنية والمتعلقة بمشروع خط السكة الحديدية للربط بين دكار وبورتسودان، مع الإشارة على نحو خاص إلى الشطر الممتد بين أذربيدجان وواغادوغو ونيامي وكوتونو،

وإذ يؤكد أهمية تعزيز إمكانات النقل العابر في الدول غير الساحلية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يأخذ في الاعتبار نشاطات منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر ولاسيما في تعزيز التعاون بين البلدان الإسلامية في مجال الملاحة البحرية،

وإذ يشيد بالأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات المنظمة المختلفة في الميدان الاقتصادي، وعلى وجه التحديد مركز أنقرة، والمركز الإسلامي للتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس ،

وبعد اطلاعه على تقرير الأمين العام،

1- يرحب "باطار التعاون في مجال النقل والمواصلات بموجب وثيقة منظمة التعاون الإسلامي وأزمير لعام 2011" والذي يرمي إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة في قطاع النقل والمواصلات.

2- يحث الأمين العام على مواصلة اتصالاته مع كل من البنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الأفريقي/ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) وكذا مع غيرها من الجهات المعنية لتعزيز التقدم في تنفيذ مشروع خطة السكة الحديد دكار-بورتسودان.

3- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير شامل في هذا الخصوص إلى الدورة 40 لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 39/6-إق

بشأن

تنمية قطاع السياحة

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته التاسعة والثلاثين (دورة: التضامن من أجل تنمية مستدامة) في جيبوتي، جمهورية جيبوتي، في الفترة من 1 إلى 3 محرم 1434هـ، الموافق (15 - 17 نوفمبر 2012م)؛

إذ يستذكر خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، والتي أقرتها القمة الإسلامية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية من 25 إلى 28 يناير 1981م، وكذا التعديل الذي أدخل عليها لاحقاً والذي أقره مؤتمر القمة الإسلامي في دورته السابعة التي عقدت في الدار البيضاء بالمملكة المغربية من 13 إلى 15 ديسمبر 1994م؛

وإذ يستذكر كذلك برنامج العمل العشري الذي اعتمده القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و 8 ديسمبر 2005، وخاصة ما يتعلق منه بالتزامها القوي بتسريع وتيرة تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك التعاون الفعال مع المنظمات الإقليمية والدولية؛

وبعد الاطلاع على القرار رقم OIC/SUM-11/2008/ECO/RES حول الشؤون الاقتصادية والصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الحادية عشرة (دورة الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين)، التي عقدت في دكار، جمهورية السنغال، يومي 13 و 14 مارس 2008،

وإذ يؤكد مجدداً القرار رقم OIC/38-CFM/ECO/RES الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة والثلاثين التي عقدت في أستانة، جمهورية كازاخستان، في الفترة من 28 إلى 30 يونيو 2011،

وإذ يستذكر مقتضيات إطار التنمية والتعاون في قطاع السياحة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يستذكر أيضاً القرار الصادر عن الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة التي عقدت في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية من 28 إلى 30 نوفمبر 2012،

وإذ يأخذ في الاعتبار حصيلة مؤتمر المانحين حول "تنمية السياحة المستدامة داخل شبكات المنتزهات والمحميات عبر الحدود في غرب أفريقيا" الذي عقد في دكار بالسنغال يومي 27 و28 مايو 2011، وكذا توصيات اجتماع اللجنة التوجيهية للمشروع والذي عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية يومي 7 و8 فبراير 2012،

وإذ يأخذ علماً بالتوصيات الصادرة عن ورشة العمل الثانية حول تعاون القطاع الخاص لتعزيز السياحة الإسلامية البينية والتي عقدت في أزمير بتركيا يومي 9 و10 ديسمبر 2011،

وإذ يرحب بالعرض الذي تقدمت به جمهورية السودان لاستضافة الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في 2012،

وإذ يرحب كذلك بالعرض الذي تقدمت به جمهورية مصر العربية لاستضافة المعرض السياحي الثاني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في القاهرة من 20 إلى 23 ديسمبر 2012،

وإذ يرحب أيضا بنتائج الاجتماع الثالث للجنة التنسيق المعنية بالسياحة، المعقود في طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية يومي 12 و13 يونيو 2012،

وإذ يشيد بالأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات المنظمة المختلفة في الميدان الاقتصادي، وعلى وجه التحديد مركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس،

وبعد إطلاعه على تقرير الأمين العام،

- 1- يدعو الدول الأعضاء المشاركة في المشروع المتعلق "بتنمية السياحة المستدامة داخل شبكات المنتزهات والمحميات العابرة للحدود في غرب أفريقيا" إلى الالتزام بتوفير المزيد من الموارد لفائدة الشطر الوطني لكل منها في المشروع وإلى إعادة تقديم تفاصيل الأشرطة الوطنية للمشروع لنقلها إلى الجهات المانحة المحتملة.
- 2- يحث الدول المستفيدة على تقديم طلبات عاجلة إلى المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف لحشد الموارد المالية المكتملة للجهود الوطنية.
- 3- يدعو منظمة التعاون الإسلامي من خلال برامجها الإنمائية الخاصة، وعلى وجه التحديد صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا، وبرنامج بناء القدرات وتقديم المساعدة للدول الأعضاء في المنظمة، إلى تقديم الدعم المالي إلى المشروع الإقليمي

- لتنمية السياحة من خلال شبكة عابرة للحدود من المنتزهات والمحميات الطبيعية في غرب إفريقيا، فضلا عن المشاريع التي تضطلع بها الدول الأعضاء من أجل إنشاء حسابات فرعية للسياحة لغرض رصد أفضل لهذا القطاع،
- 4- بحث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على مواصلة تسهيل حركة السياح فيما بينها وذلك من خلال تيسير إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول لمواطني الدول الأعضاء.
- 5- يدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكيانات القطاع الخاص في كل منها إلى تعزيز السياحة الإسلامية البينية من خلال المشاركة النشطة في فعاليات المعرض السياحي الثاني المزمع تنظيمه في القاهرة بجمهورية مصر العربية من 20 إلى 23 ديسمبر 2012.
- 6- يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها لتعزيز الاستثمار في مجال السياحة في فلسطين، لاسيما مشاريع البنى التحتية من أجل دعم صناعة السياحة وتشجيع السياح من الدول الأعضاء على السفر إلى فلسطين.
- 7- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير شامل في هذا الخصوص إلى الدورة 40 لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 39/7-إق

بشأن

التعاون في القطاعين المالي والإحصائي

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته التاسعة والثلاثين (دورة: التضامن من أجل تنمية مستدامة) في جيبوتي، جمهورية جيبوتي، في الفترة من 1 إلى 3 محرم 1434هـ، الموافق (15 - 17 نوفمبر 2012م)؛

إذ يستذكر خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، والتي أقرتها القمة الإسلامية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية من 25 إلى 28 يناير 1981م، وكذا التعديل الذي أدخل عليها لاحقاً والذي أقره مؤتمر القمة الإسلامي في دورته السابعة التي عقدت في الدار البيضاء بالمملكة المغربية من 13 إلى 15 ديسمبر 1994م؛

وإذ يستذكر كذلك برنامج العمل العشري الذي اعتمده القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005، وخاصة ما يتعلق منه بالتزامها القوي بتسريع وتيرة تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك التعاون الفعال مع المنظمات الإقليمية والدولية؛

وبعد الاطلاع على القرار رقم OIC/SUM-11/2008/ECO/RES حول الشؤون الاقتصادية والصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الحادية عشرة (دورة الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين)، التي عقدت في دكار، جمهورية السنغال، يومي 13 و 14 مارس 2008،

وإذ يؤكد مجدداً القرار رقم OIC/38-CFM/ECO/RES الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة والثلاثين التي عقدت في أستانة، جمهورية كازاخستان، في الفترة من 28 إلى 30 يونيو 2011،

وإذ يستذكر حصيلة اجتماع البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في اسطنبول بالجمهورية التركية في 15 مايو 2012، مع الإشارة على نحو خاص إلى ضرورة تعزيز تدفق رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يستذكر تقرير الاجتماع الخامس لمنتدى أسواق الأوراق المالية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في اسطنبول بالجمهورية التركية يومي 17 و18 ديسمبر 2011، ولاسيما ما يتعلق منه بإحداث مؤشر منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يشير كذلك إلى حصيلة مؤتمر سلطات أسواق رأس المال النظامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في اسطنبول بالجمهورية التركية يوم 16 ديسمبر 2011، وخاصة فيما يتعلق بمنتدى منظمي أسواق رأس المال بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يدرك إسهامات الدول الأعضاء فيما حققته الصيرفة الإسلامية من تقدم، لا سيما في مجال بناء المؤسسات فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة، ويشدد على التعاون القائم بين بنك ناغارا في ماليزيا وبين البنك الإسلامي للتنمية في هذا المجال،

وإذ يشير أيضاً إلى تقرير الدورة الثانية للجنة الإحصائيات لمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في أزمير بالجمهورية التركية من 13 إلى 15 مايو 2012،

وإذ يؤكد مجدداً أهمية الصيرفة الإسلامية في تحقيق الرقي الاجتماعي والاقتصادي وتنمية الاستثمارات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية،

وإذ يشيد بالأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات المنظمة المختلفة في الميدان الاقتصادي، وعلى وجه التحديد مركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس،

وبعد اطلاعه على تقرير الأمين العام،

- 1- يدعو جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى حث هيئات الأوراق المالية التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بإحداث مؤشر منظمة التعاون الإسلامي والكومسيك.
- 2- يرحب بإنشاء منتدى الكومسيك لمنظمي أسواق رأس المال بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ويحث الدول الأعضاء على تشجيع الهيئات المنظمة لرأس المال في كل منها على الانضمام إلى المنتدى والإسهام بكيفية فعالة في أنشطته.
- 3- يناشد البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء في المنظمة مواصلة المساعدة الاستشارية وغيرها من أشكال المساعدة لتطوير الصيرفة الإسلامية في آسيا الوسطى، بما في ذلك في كازاخستان التي أصدرت تشريعا جديدا في هذا الصدد،

- 4- يدعو مجدداً المؤسسات ذات الصلة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى اغتنام الفرص التي توفرها العديد من المنتديات العديدة التي أحدثت في إطار المنظمة في مجال التعاون المالي والإحصائي وكذا فيما يتعلق بسوق الأوراق المالية وأسواق رأس المال.
- 5- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير شامل في هذا الخصوص إلى الدورة 40 لمجلس وزراء الخارجية.

قرار رقم 39/8-إق

بشأن

المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء والجماعات والمجتمعات

المسلمة في الدول غير الأعضاء.

إن مجلس وزراء الخارجية، المنعقد في دورته التاسعة والثلاثين (دورة: التضامن من أجل تنمية مستدامة) في جيبوتي، جمهورية جيبوتي، في الفترة من 1 إلى 3 محرم 1434هـ، الموافق (15 - 17 نوفمبر 2012م)؛

إذ يستذكر خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، والتي أقرتها القمة الإسلامية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية من 25 إلى 28 يناير 1981م، وكذا التعديل الذي أدخل عليها لاحقاً والذي أقره مؤتمر القمة الإسلامي في دورته السابعة التي عقدت في الدار البيضاء بالمملكة المغربية من 13 إلى 15 ديسمبر 1994م؛

وإذ يستذكر كذلك برنامج العمل العشري الذي اعتمده القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة يومي 7 و8 ديسمبر 2005، وخاصة ما يتعلق منه بالتزامها القوي بتسريع وتيرة تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك التعاون الفعال مع المنظمات الإقليمية والدولية؛

وبعد الاطلاع على القرار رقم OIC/SUM-11/2008/ECO/RES حول الشؤون الاقتصادية والصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الحادية عشرة (دورة الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين)، التي عقدت في دكار، جمهورية السنغال، يومي 13 و 14 مارس 2008،

وإذ يؤكد مجدداً القرار رقم OIC/38-CFM/ECO/RES الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة والثلاثين التي عقدت في أستانة، جمهورية كازاخستان، في الفترة من 28 إلى 30 يونيو 2011،

إذ يستذكر أحكام برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي المتصلة بدعم البرامج الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء الأقل نمواً والجماعات والمجتمعات المسلمة في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

وإذ يعرب عن تقديره للمساعدات الإنسانية والإنمائية المقدمة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في شكل برامج إنسانية وإنمائية،

وإذ يلاحظ الأهمية المتزايدة للمساعدات الخارجية في تخفيف حدة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة والقدرات المؤسسية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ولاسيما في دولها الأقل نمواً؛

وإذ يشيد بنشاطات مختلف مؤسسات المنظمة في المجال الاقتصادي، ولاسيما مركز أنقرة ومركز الدار البيضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومنظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر ومعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام،

أ) المساعدة الاقتصادية لجمهورية أذربيجان

إذ يؤكد تضامن الدول الأعضاء التام مع حكومة أذربيجان وشعبها في هذه المرحلة الحرجة للغاية من تاريخ البلاد؛

وإذ يشير إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن هذا النزاع؛

وإذ يشجب النزعة الانفصالية العدوانية المدعومة من أرمينيا في إقليم ناغورنو كاراباخ بجمهورية أذربيجان والتي تلاها عدوان واحتلال أرمينيا لزهاء 20% من أراضي أذربيجان، الأمر الذي أسفر عن نزوح شديد لنحو مليون شخص من أبناء الشعب الأذربيجاني عن ديارهم بطريقة أشبه ما تكون بالتطهير العرقي الرهيب؛

ووعياً منه بأن الأضرار الاقتصادية التي لحقت بأذربيجان داخل أراضيها التي تحتلها أرمينيا حالياً قد تجاوزت 60 مليار دولار أمريكي؛

وإذ يرحب ويعرب عن تقديره للمساعدة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء والهيئات ذات الصلة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛

وإذ يشدد على أنه بالرغم من الجهود والإنجازات التي أحرزتها أذربيجان في حل مشاكل النازحين واللاجئين، فإن الحاجة ما تزال قائمة لتقديم المساعدة الفنية والمالية من البلدان المانحة والمنظمات الدولية:

- 1- يناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والمؤسسات الإسلامية مد حكومة أذربيجان بالمساعدة المالية والفنية، وذلك بغية تنفيذ المشاريع الإنمائية من أجل تحسين الظروف الاجتماعية للنازحين وظروف عيشتهم.
- 2- يدعو المنظمات الدولية إلى مواصلة دعم الأنشطة الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أذربيجان.

ب) المساعدة الاقتصادية لجمهورية كوت ديفوار

إذ يستذكر القرار رقم 36/11-س بشأن الوضع في كوت ديفوار الصادر عن الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في دمشق بالجمهورية العربية السورية في الفترة من 23 إلى 25 مايو 2009م وإلى جميع القرارات السابقة الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي بشأن هذا الموضوع، وإذ يؤكد مجدداً الحاجة لإعادة إعمار كوت ديفوار، وخاصة الحاجة إلى إعادة تأهيل اقتصاده:

- 1- يدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المالية الإسلامية والجهات المانحة إلى تقديم مساعداتها المالية والعينية من أجل إعادة إعمار كوت ديفوار وإعادة تأهيل اقتصادها.
- 2- يؤكد مجدداً القرار القاضي بإنشاء صندوق خاص لإعادة إعمار المناطق المتضررة من الأزمات في كوت ديفوار.
- 3- يطلب من الأمين العام اتخاذ الخطوات الملائمة لتنظيم مؤتمر المانحين من أجل إعادة إعمار كوت ديفوار.
- 4- يطلب كذلك من الأمين العام القيام في أقرب الآجال الممكنة بزيارة إلى كوت ديفوار لتأكيد تضامن المنظمة مع هذا البلد.

ج) المساعدة الاقتصادية للجمهورية القيرقيزية

إذ يأخذ علماً بالوضع الحالي المتصل بالأزمة السياسية لسنة 2010؛
وإذ يقر بأهمية تقديم المساعدة للجمهورية القيرقيزية لضمان الانتعاش السريع والمستدام؛
وإذ يرحب بجهود الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لتسوية الوضع وإحياء القيم الإسلامية السامية بين السكان؛
وإذ يعرب عن الشكر للدول الأعضاء في المنظمة التي قدمت مساعدات إنسانية عاجلة للجمهورية القيرقيزية؛

- 1- يشجع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها إلى تقديم الدعم الكامل للجمهورية القيرقيزية من أجل إعادة تأهيل البلاد وتحقيق النمو الاقتصادي وضمان رفاهية شعب هذا البلد؛
- 2- يدعو المجتمع الدولي تفعيل مساعداته والوفاء بتعهداته المالية التي أعلن عنها في المؤتمر الدولي للمانحين الذي عقد في بشكيك يوم 27 يوليو 2010 وفي اجتماع المانحين الخاص بمؤسسات المجتمع المدني في بلدان منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في إسطنبول يوم 29 يونيو 2010.
- 3- يناشد الدول الأعضاء لإنشاء صندوق خاص طوعي للمساعدات لصالح الجمهورية القيرقيزية بهدف تحقيق انتعاش سريع للبلاد والحفاظ على التنمية المستدامة فيه.

د) إعادة بناء اقتصاد أفغانستان

- إذ يستذكر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1401؛
وإذ يستذكر أيضًا الموقف المشترك للدول الأعضاء في المنظمة من أجل التزام طويل الأمد تجاه أفغانستان لتحقيق السلم والاستقرار وإعادة تأهيل هذا البلد اقتصاديًا واجتماعيًا؛
ورغبة منه في إجراء عملية بناء شاملة للدولة في أفغانستان لتحقيق الاستقرار والاستدامة، على المدى البعيد؛
وإذ يؤكد مجددًا الالتزام بدعم الجهود الدولية من أجل إعادة إعمار أفغانستان؛
وإذ يستذكر التعهدات التي قطعتها المملكة العربية السعودية في مؤتمر لندن لدعم المشاريع الإنمائية في أفغانستان بمبلغ يناهز 150 مليون دولار أمريكي؛
وإذ يدرك أن أفغانستان تقع في نقطة تقاطع أقاليم تاريخية كبيرة، خاصة وسط آسيا وجنوبها، وأنها بحاجة إلى تعزيز الأمن والتعاون الإقليميين، ما يتطلب اتخاذ تدابير لبناء الثقة المتبادلة بين البلدان المعنية؛
وإذ يستذكر عملية اسطنبول التاريخية: أجندة جديدة للأمن والتعاون الإقليميين في "قلب آسيا" التي عُقدت في نوفمبر 2011؛
وإذا يستذكر أيضًا إعلان المؤتمر الوزاري بعنوان "قلب آسيا" الذي عُقد في كابول يوم 14 من يونيو 2012؛
وإذا يأخذ علماً بإعلان مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان الذي عُقد في دوشنبيه، طاجيكستان، في مارس 2012، وكذلك بتعاون منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها التابعة لتنفيذ المشاريع التي تضمنها الإعلان في المجالات التالية:

- (أ) التنمية من خلال بناء البنية التحتية (السكك الحديدية والطرق السريعة ومشاريع الطاقة)؛
(ب) تطوير الموارد البشرية والتدريب المهني وتيسير آليات سوق العمل؛
(ج) الاستثمار والتجارة وإدارة حركة العبور والحدود؛
(د) إدارة مخاطر الكوارث الإقليمية وإعادة التأهيل؛
(هـ) الربط الإقليمي عبر الألياف البصرية.

- 1- يدعو الأمانة العامة للمنظمة ومؤسساتها إلى تنظيم مؤتمر حول تعزيز مساهمة المنظمة في إعادة بناء أفغانستان؛
- 2- يشجع الدول الأعضاء والأمانة العامة والمؤسسات المتخصصة على مواصلة جهودها لاستقطاب أموال لإعادة الإعمار في أفغانستان والسعي لتحسين مستوى التنسيق في هذا المجال؛
- 3- يدعو الدول الأعضاء لدعم إستراتيجية التنمية الوطنية في أفغانستان؛
- 4- يطلب من الدول الأعضاء مساعدة حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى مكافحة المخدرات ودعم إحداث مصادر دخل بديلة مستدامة للمزارعين؛
- 5- يشيد بجهود إعادة الإعمار التي تبذلها الدول المجاورة لأفغانستان ويحث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على مواصلة تقديم المساعدة لأفغانستان؛
- 6- يشجع الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في تنمية البنية التحتية في أفغانستان، من خلال أمور منها إنشاء سكك حديدية وطرق سريعة دولية وسدود ومحطات طاقة كهرومائية وخطوط نقل وغيرها؛
- 7- يدعو الدول الأعضاء للمساهمة في تنفيذ مشاريع وخطط تتصل بتصدير الطاقة الكهربائية من بلدان آسيا الوسطى؛
- 8- يحث الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها، من خلال التنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء المعنية، على النظر في الاقتراح المقدم من طاجيكستان بشأن تشييد خط سكة حديد دوشنبيه - مزار الشريف - هيرات، (وخطوط فرعية تربط بين هيراتان ومزار الشريف وبين كوشكا وهيرات)؛
- 9- يدعو الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها إلى تقديم مساعدات فنية للدول الأعضاء من أجل إعداد وشق طرق عبور تربط بلدان آسيا الوسطى بإيران وباكستان عبر أفغانستان وذلك من أجل تنمية البنية التحتية لأفغانستان؛

- 10- يدعو** الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها أيضًا إلى تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في تنفيذ مشاريع تتعلق بمد خطوط لنقل الطاقة بين قرقيزيا وطاجيكستان وأفغانستان وباكستان، وذلك تعزيزًا للتنمية الصناعية في أفغانستان؛
- 11- يعرب** عن تقديره لمساهمات كل من أذربيجان وإيران وباكستان وتركيا في صندوق منظمة التعاون الاقتصادي الخاص بإعادة إعمار أفغانستان، ويدعو إلى تقديم المزيد من المساهمات من أجل تسريع وتيرة إعادة إعمار هذا البلد؛
- 12- يدعم** عملية اسطنبول التاريخية: أجندة جديدة للأمن والتعاون الإقليميين في "قلب آسيا" التي عُقدت في نوفمبر 2011؛
- 13- يدعم كذلك** المؤتمر الوزاري الذي عُقد في كابول يوم 14 من يونيو 2012، والإعلان الذي صدر عنه.

هـ) المساعدة الاقتصادية لدولة فلسطين:

إذ يستذكر القرارات السابقة ذات الصلة للقمة الإسلامية ومجلس وزراء الخارجية؛
وإذ يؤكد مجددًا دعمه للجهود المستمرة للسلطة الوطنية الفلسطينية للتعامل مع المشاكل المالية والاقتصادية الخطيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني؛ وإذ يدين تصعيد الحكومة الإسرائيلية لسياساتها الخاصة بالتوسع الاستيطاني غير المشروع وغير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن بينها القدس الشريف؛
وإذ يحذر من التداعيات الخطيرة لهذا التصعيد على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية الصعبة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛
وإذ يعبر عن عميق قلقه بشأن التداعيات الاقتصادية الخطيرة لسياسات إسرائيل التوسعية المستمرة، واستمرار بناء جدار الفصل العنصري، على الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني؛

1- يؤكد مجددًا على قرارات المنظمة السابقة التي تهدف إلى تقديم كافة أشكال الدعم الاقتصادي والفني والمادي والمعنوي للشعب الفلسطيني، مع إعطاء الأسبقية لصادرات المنتجات الفلسطينية وإعفائها من الضرائب والرسوم الجمركية.

2- يدين الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة في انتهاك صارخ للقانون الدولي، ويحذر من مثل هذه التدابير التعسفية التي تؤثر على كافة مناحي الحياة اليومية للشعب الفلسطيني.

3- يدعو الدول الأعضاء وصناديق التمويل وأجهزة منظمة التعاون الإسلامي للاسترشاد بخطة القدس القطاعية التي اعتمدها مؤتمر وزراء الخارجية في أستانا في 2011، بوضعها إطار عمل لتحديد أولويات الدعم الإسلامي لمدينة القدس، ودعم احتياجات القدس ومؤسساتها وسكانها بما يتوافق مع هذه الخطة.

4- يدعو المؤسسات المالية والاقتصادية الإسلامية في الدول الأعضاء إلى تقديم كافة أشكال الدعم إلى الشعب الفلسطيني على الفور وتكثيف جهودها وبرامجها لتقديم المساعدة المالية والفنية بهدف تعزيز قدراته الاقتصادية والمؤسسية ومساعدته في وضع أسس اقتصاده وتعزيز مؤسساته الوطنية وتمكينه من تأسيس دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

(و) المساعدة الاقتصادية لجمهورية غينيا:

إذ يستنكر القرار رقم P-36/11 بشأن الوضع في غينيا، الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته السابعة والثلاثين التي عقدت في دوشنبه بجمهورية طاجكستان في الفترة من 18 إلى 20 مايو 2010، وجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يؤكد مجدداً الحاجة إلى إعادة بناء غينيا وتأهيلها اقتصادياً واجتماعياً، ولاسيما على إثر الأزمة السياسية الممتدة في هذا البلد.

وإذ يشدد على ما توليه منظمة التعاون الإسلامي من اهتمام بالجهود العالمية الرامية إلى تعزيز أنشطة إحلال السلام في غينيا، مع الإشارة بصفة خاصة إلى تعاونها مع لجنة الأمم المتحدة المعنية ببناء السلم.

وانسجاماً مع الجهود الجارية التي تبذلها الحكومة الغينية للإسراع بإعادة تأهيل بنيتها الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك دعم أمنها الغذائي وإحياء صناعاتها الزراعية والقطنية:

1- يدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المالية الإسلامية والشركاء الآخرين في مجال التنمية إلى تقديم المساعدة المالية والفنية والمادية لإعادة إعمار غينيا وإعادة تأهيل اقتصادها.

2- يدعو الأمين العام إلى إيفاد فريق لتقييم احتياجات غينيا الاقتصادية والإنسانية العامة.

(ز) المساعدة الاقتصادية لشعب جامو وكشمير:

إذ يستذكر جميع القرارات السابقة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن تقديم المساعدة لشعب كشمير، ولا سيما القرار 30/23-أق الصادر عن الدورة الثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية،

وإذ يعرب عن بالغ تعاطفه مع الضحايا وأسرههم وشعب جامو وكشمير الذين عانوا من خسائر فادحة في الأرواح وأضرار اجتماعية واقتصادية وبيئية جراء الزلزال المدمر الذي ضرب جنوب آسيا في 5 أكتوبر 2005،

وإذ يعرب أيضا عن امتنانه لمساعدات المجتمع الدولي ومساهماته وتعهدهاته، لاسيما الدول الأعضاء، لدعم جهود الإغاثة وإعادة التأهيل لضحايا الزلزال، والتي تعكس روح التضامن الإسلامي والتعاون في مواجهة تحديات الكوارث الطبيعية غير المسبوقة،

وإذ يعرب أيضا عن امتنانه البالغ للمساعدات المقدمة إلى شعب كشمير من بعض الدول الأعضاء والهيئات المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي،

1- يدعو إلى الإسراع بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن جامو وكشمير، لاسيما إنشاء الصندوق الاستثماري الخاص لمساعدة الكشميريين، والتركيز على احتياجات شباب كشمير في مجال التعليم العالي من خلال توفير المنح الدراسية لهم في الكليات المهنية والتدريب المهني وخلق فرص العمل؛

2- يناشد الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية، كصندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الخيرية، تقديم مساعدات إنسانية سخية لشعب كشمير الذي تفاقمت محنته جراء زلزال أكتوبر 2005 المدمر؛

3- يحث المجتمع الدولي، ولاسيما الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية المعنية في العالم الإسلامي على مواصلة تقديم التمويل والمساعدات اللازمة لدعم أعمال إعادة التأهيل والإعمار الجارية في المناطق المتضررة من جامو وكشمير؛

4- يناشد الدول الأعضاء المساهمة، قدر الإمكان، في إعادة تأهيل السكان المتضررين من الزلزال لتسهيل الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما وأن العديد من مصادر العيش قد تعرضت للدمار.

5- يناشد كذلك الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية تقديم منح دراسية للطلبة الكشميريين في مختلف جامعات ومؤسسات دول منظمة التعاون الإسلامي.

ح) المساعدة الاقتصادية للصومال:

إذ يستذكر قراراته السابقة بشأن الوضع في الصومال واجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي الطارئ على المستوى الوزاري حول الصومال الذي عقد في اسطنبول يوم 17 أغسطس 2011م،

وإذ يجدد تأكيد احترامه لسيادة الصومال وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي ووحدة،

وإذ يجدد تأكيد التزامه بإيجاد تسوية شاملة ودائمة للوضع في الصومال،

وإذ يقر بأن تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في الصومال يعد أمراً بالغ الأهمية في تحقيق

الاستقرار والأمن والتنمية على المستوى الإقليمي،

وإذ يرحب بالتقدم الملحوظ الذي سجل خلال السنة الماضية بعد إنشاء البرلمان الاتحادي

للسومال وانتخاب رئيس جديد، وهو ما يمثل إكمال المرحلة الانتقالية في الصومال ومعلماً بارزاً في مسيرة الصومال نحو إعادة التعمير والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في مرحلة ما بعد الصراع،

وإذ يعرب عن انشغاله إزاء ارتفاع معدلات البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي والتحديات

الصحية وتدهور القدرات البشرية والمؤسسية،

وإذ يعرب عن انشغاله كذلك إزاء استمرار هشاشة الوضع الإنساني في الصومال وأثرها على

شعب الصومال،

وإذ يؤكد أهمية إيجاد حلول دائمة للاجئين والنازحين في الصومال،

وإذ يؤكد كذلك أهمية الدعم الدولي في مساعدة الصومال وقيادته الجديدة في معالجة تحديات

التنمية في البلاد،

وإذ يشيد بمجمل أنشطة مكتب التنسيق الإنساني التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في مقديشو

وخاصة في وقت المجاعة،

1- يشجع الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها على مواصلة التعاون مع السلطات

الصومالية من أجل تحقيق إعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراع وتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية الصومالية.

2- يطلب من مؤسسات المنظمة المعنية وضع برامج لبناء القدرات في القطاعين العام والخاص.

3- يرحب بمبادرة الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع الوحدة الخاصة في

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب، لتنظيم مؤتمر الأطراف المعنية بشأن إعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراع في الصومال، ولتحقيق ذلك يحث جميع

الأطراف المعنية على المشاركة النشطة في هذا المؤتمر.

4- يدعو لإنشاء آلية متعددة الأطراف لتمويل مرحلة التعافي الاقتصادي في الصومال، في نطاق البنك الإسلامي للتنمية. ويدعو البنك للعمل مع الحكومة الصومالية ومع المانحين المهتمين لبناء برنامج للنهوض الاقتصادي، وتعبئة موارد لمجالات حيوية، منها البنية الأساسية، وبناء الدولة، وإسداء الخدمات الاجتماعية الحيوية، ودعم قدرات المعاش المجتمعي.

يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير شامل في هذا الخصوص إلى الدورة 40 لمجلس وزراء الخارجية.

OIC/COMCEC/27-11/RES

القرار

الصادر عن الدورة السابعة والعشرين للكومسيك
(اسطنبول، 17-20 أكتوبر/تشرين الأول، 2011)

إن الدورة السابعة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، المنعقدة في اسطنبول، بالجمهورية التركية، في الفترة من 17 إلى 20 أكتوبر/تشرين الأول 2011؛

إذ تذكر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي، ومجلس وزراء الخارجية، والكومسيك، وخاصة الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقمة الاقتصادية للكومسيك التي انعقدت عام 2009، والدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية، والدورة السادسة والعشرين للكومسيك؛

وإذ تؤكد من جديد على التزام الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ببرنامج العمل العشري للمنظمة، الذي اعتمده الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي، التي انعقدت في مكة المكرمة، يومي 7 و8 ديسمبر/كانون الأول 2005؛

وإذ تأخذ في الاعتبار أهداف الاستراتيجية وخطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ تأخذ في الاعتبار تقارير سير العمل، وأوراق العمل، والدراسات الخاصة ببنود جدول الأعمال، المقّمة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومركز البحوث الإحصائية، والاقتصادية، والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية؛

وإذ تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء لاستضافتها المؤتمرات الوزارية، والاجتماعات، وورش العمل، والمعارض، وغير ذلك من أنشطة في مجالات التعاون؛

وإذ تشيد بالجهود المبذولة من قبل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، وهي مركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر ومعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية.

استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي، وخطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (البند 2 من جدول الأعمال)

(أ) **تقرير مرجعي:**

تطلب من الدول الأعضاء أن تشارك بفعالية في الأنشطة، والمشروعات، والبرامج التي تطلقها الكومسيك، وذلك بموجب خطة العمل وبرنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي.

تهيب بالدول الأعضاء بالرد على المستندات والاستبيانات التي تقوم بتوزيعها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والمؤسسات التابعة للمنظمة بهدف جمع البيانات و/أو الحصول على آراء الدول الأعضاء، وذلك وفقاً للإطار الزمني المطلوب؛

تحث الدول الأعضاء التي لم توقع بعد على الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، أو تصادق عليها، أن تقوم بذلك.

تطلب من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي التركيز، في تقارير العرض، على التحديات والتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي، وكذا برنامج العمل العشري الخاص بالمنظمة.

تؤكد على أهمية تدفقات الاستثمار فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وتطلب من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية/المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة إعداد دراسة تضم المعلومات اللازمة حول مناخ الاستثمار واللوائح والقوانين المنظمة للاستثمار في الدول الأعضاء، على أن يتم تقديم هذه الدراسة أمام الكومسيك في دورتها الثامنة والعشرين.

(ب) **تقييم خطة العمل:**

تطلب من مكتب تنسيق الكومسيك، بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، القيام بمزيد من الدراسة لخطة العمل كي تصبح إطاراً للتعاون أحدث وأكثر شمولاً، ومزودة بآلية فعالة للتنفيذ.

(ج) **تقرير الاجتماع التاسع عشر للجنة الدورة:**

تأخذ علماً بالتقرير الصادر عن الاجتماع التاسع عشر للجنة الدورة.

تطلب من الدول الأعضاء التي أبدت اهتمامها بالمشروعات المدرجة على جدول أعمال لجنة الدورة أن تشارك بفعالية في عملية تنفيذ تلك المشروعات.

المستجدات الاقتصادية العالمية، مع إشارة خاصة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون

الإسلامي (البند 3 من جدول الأعمال)

تأخذ علماً بالتوصيات الصادرة عن التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2011 المقدم من مركز أنقرة، وتكلف مركز أنقرة بمواصلة مراقبة المستجدات الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الدول الأعضاء، ويرفع تقرير في هذا الصدد إلى الكومسيك في دوراتها، مع تقديم مجموعة من التوصيات المعنية بالسياسات.

**التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (البند 4 من جدول الأعمال):
(أ) نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**

ترحب بدخول قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حيز النفاذ في 9 أغسطس/ آب 2011، عقب حصولها على المصادقة العاشرة من قبل جمهورية بنجلاديش الشعبية؛

ترحب أيضاً بتقديم ماليزيا، والجمهورية التركية، ومجلس التعاون الخليجي لقوائم الامتيازات بالنيابة عن الدول الأعضاء فيه (البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات)؛

تجدد مناشدتها للدول الأعضاء التي صادقت على بروتوكول خطة التعريف التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بريتاس) والتي لم تقدم نسب التخفيض السنوية الخاصة بها أو قائمة بالمنتجات أو النسبة المطبقة في الدول الأولى بالرعاية السارية اعتباراً من 1 أكتوبر/تشرين الأول 2003 ، إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية أن تبادر بذلك؛

تطلب من الدول الأعضاء التي صادقت على قواعد المنشأ أن تستكمل التدابير الإدارية والتشريعية الداخلية اللازمة، والتي تتضمن طباعة شهادة منشأ نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتقديم نماذج أختام للأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية.

ترحب بتقديم شهادة المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ونماذج أختام المقدمة من المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية.

تطلب من لجنة المفاوضات التجارية النظر في الاجتماع عقب تلقي الأمانة العامة للجنة قوائم الامتيازات من عشر دول، كحد أدنى، من بين الدول الأعضاء التي صادقت على بروتوكول خطة التعريف التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بريتاس).

ب) المعارض التجارية الإسلامية

تطلب من المركز الإسلامي لتنمية التجارة مواصلة تنظيم معارض قطاعية للمنتجات الاستراتيجية، بالتعاون مع الهيئات المعنية بتنشيط التجارة وكذا القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بهدف جذب عدد أكبر من الشركات والزائرين لمثل هذه المحافل؛ تهييب بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تشارك بفعالية في مؤتمر السياحة الثاني المقرر عقده في القاهرة، جمهورية مصر العربية في 2012، وفي معرض الصحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي " (OIC Health Expo) المقرر عقده في 1-4 مارس / آذار 2012 في تونس العاصمة بالجمهورية التونسية.

تطلب من المركز الإسلامي لتنمية التجارة الاستمرار في تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء من أجل تنظيم المعارض التجارية. ترحب بعرض المملكة العربية السعودية باستضافة إحدى الدورات القادمة للمعرض التجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بالتشاور مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة.

ج) الخريطة الاستراتيجية الخاصة بتعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تأخذ علماء بالتقدم المحرز في تفعيل البرنامج التنفيذي للخريطة الاستراتيجية لتحقيق أهداف التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتطلب من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، لاسيما مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة أن تستمر في جمع الأموال اللازمة للتعجيل بتفعيله؛ تحث الدول الأعضاء على أن تقدم الدعم المناسب للمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تفعيل البرنامج التنفيذي، وعلى أن تشارك بفعالية في هذه الأنشطة.

د) المساعدة الفنية المتعلقة بمنظمة التجارة الدولية

تطلب من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة توحيد جهودهما وتنسيقها من أجل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بهدف تيسير اندماجها الكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف على أساس من الإنصاف والعدل؛ تهييب بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة مواصلة تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بما فيها الدول الأعضاء التي هي بصدد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

هـ) أنشطة تمويل التجارة

تطلب من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة النظر في تعديل مدة الانتهاء من البرامج، بما يجعلها أكثر تنافسية مع غيرها من موارد التمويل الدولية أو الوطنية؛
ترحب بالقرار الذي أصدره الاجتماع الثامن عشر لمجلس محافظي المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات حول زيادة أسهم رأس المال المصرح به من 240 مليون دولار إلى 600 مليون دولار.

تناشد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المساهمة في زيادة رأس مال الشركات بغية تمكينها من تلبية احتياجات الدول الأعضاء، وكذا تعزيز مشاركتها في تطوير التجارة البيئية والاستثمار فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

و) إضفاء الصبغة المؤسسية على معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية

ترحب بتصديق الجمهورية التركية على اتفاقية المقر لمعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية؛
تحيط علماً بالتقارير الصادرة عن الاجتماع الثاني لمجلس إدارة معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، وكذا الاجتماع الثاني لجمعية العامة في 12-13 يوليو/تموز 2011؛
ترحب ببدء معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية في القيام بالأنشطة بهدف مساعدة الدول الأعضاء على تحسين مستوى الجودة والمعايير المتعلقة بمنتجاتها وخدماتها.

ز) آلية التحكيم

تأخذ علماً بالدراسة التي أجرتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات حول مدى أهمية إنشاء آلية للتحكيم، وتطلب من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تقوم بتوزيع هذه الدراسة على الدول الأعضاء بثلاث لغات للاستفادة من وجهات نظرها، وتقديم ما خلص إليه الاجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.

القطاعات ذات الأولوية (البند 5 من جدول الأعمال)

أ) التعاون في مجال الزراعة

ترحب بالقرارات والتوصيات ذات الصلة التي خرج بها المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي استضافته وزارة الزراعة، والغذاء، والثروة الحيوانية بالجمهورية التركية والمنعقد في 3-5 أكتوبر/تشرين الأول 2011، في اسطنبول؛ ومن بين تلك القرارات والتوصيات: إنشاء برامج بناء القدرات داخل إطار التعاون بين دول الجنوب في منظمة التعاون الإسلامي، والاشتراك في التعاون الفني لدى الحاجة مع الدول الأعضاء في القطاعات الزراعية الفرعية، وتعزيز فرص الاستثمار المشترك فيما بين

الدول الأعضاء من خلال دراسات المخزون الزراعي، واكتشاف الإمكانيات، وتبادل المعرفة الفنية المتخصصة وتعزيز شفافية المعلومات، وتيسير إمكانية دخول منتجات صغار المزارعين إلى الأسواق؛
تحت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة على دعم أنشطة التعاون وتعزيزها فيما بين البلدان الأعضاء من خلال تقديم برامج للدعم الفني في مجال الزراعة.

ترحب بالعرض المقدم من جمهورية كازاخستان لتأسيس مكتب الأمن الغذائي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي في كازاخستان، وتوصي برفع هذا الموضوع إلى اللجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في جلستها الخامسة والثلاثين للنظر فيه.

ترحب كذلك بعرض السنغال لاستضافة المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية في عام 2012، وتطلب من جميع الدول الأعضاء المشاركة بفاعلية في هذا المؤتمر.

تأخذ علماً بالتقارير الصادرة عن منتدى منظمة التعاون الإسلامي بشأن تنمية صناعات الأغذية الزراعية في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وكذا ورشة عمل الأمن الغذائي والأنشطة الزراعية التجارية الخاص بالدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي اللذين عقداً بالتزامن معاً في كمبالا بأوغندا في الفترة بين 10-12 أكتوبر/تشرين الأول، 2011، وتحت الدول الأعضاء الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الصادرة عن الاجتماعات السابق ذكرها.

(ب) التعاون في مجال السياحة:

ترحب بتوصية ورشة العمل حول "تعاون القطاع الخاص لتعزيز السياحة فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" المنعقدة في 10 ديسمبر/كانون الأول 2010 في إزمير، بالجمهورية التركية من أجل إنشاء منبر للسياحة فيما بين دول الكومسيك، يجمع بين ممثلي القطاع الخاص في الدول الأعضاء على نحو منظم؛

تدعم المبادرة الخاصة بإنشاء منبر للسياحة فيما بين الدول الأعضاء في الكومسيك، وتدعو البلدان الأعضاء إلى تشجيع ممثلي القطاع الخاص فيها للمشاركة بفعالية في تلك المبادرة؛

ترحب بعرض الجمهورية التركية باستضافة ورشة العمل الثانية بشأن "تعاون القطاع الخاص لتنمية السياحة داخل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" في الفترة من 9-11 ديسمبر/كانون الأول 2011 في إزمير، بغية استكمال آليات منبر السياحة فيما بين الدول الأعضاء في الكومسيك، وتحت الدول الأعضاء على تشجيع ممثلي القطاع الخاص في قطاع السياحة على المشاركة بفعالية في هذا الحدث.

تدعو البلدان الأعضاء إلى تحسين مناخ الاستثمار، بما في ذلك تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك بغية المساهمة في تنميتها الاقتصادية.

تحت البلدان الأعضاء على بذل العناية الواجبة لتعزيز مهارات الموظفين وبناء قدرات المؤسسات في صناعة السياحة، وتدعو البلدان الأعضاء إلى بدء برامج للتبادل في هذا المجال بغرض استغلال خبراتها وأفضل الممارسات الخاصة بها.

(ج) التعاون في مجال النقل

ترحب بتوصيات ورشة العمل بشأن "أثر شبكات النقل على التجارة والسياحة"، التي انعقدت في 7-8 يونيو/حزيران 2011 في إزمير، الجمهورية التركية؛

ترحب بإطار التعاون في مجال النقل فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (وثيقة إزمير)، والذي أوصى به اجتماع فريق الخبراء المنعقد في 9 يونيو/حزيران 2011 في إزمير بالجمهورية التركية.

تطلب من مكتب تنسيق الكومسيك دراسة القضايا المتعلقة بآليات عمل فريق العمل المعني بالنقل والمقترحة في وثيقة الإطار، ثم تقديم تقرير بذلك إلى الكومسيك في دورتها الثامنة والعشرين؛
تطلب أيضاً من الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك أن تبادر بإرسال تقاريرها القطرية القطاعية بشأن النقل إلى مكتب تنسيق الكومسيك قبل 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، بأن تقوم بذلك حتى يتم نشرها على الموقع الإلكتروني للكومسيك (www.comcec.org).

تطلب من الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا تنظيم ندوة عن بناء السفن في بنجلاديش خلال 2012 بمشاركة ممثلي القطاعين العام والخاص للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وإرسال تقارير بشأن ما خلصت إليه الندوة إلى الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك.

تحت الدول الأعضاء على الانضمام إلى الاتفاقيات العامة بشأن النقل بغية النظر في الآثار الإيجابية على تيسير التجارة والأعمال فيما بين الدول الأعضاء.

التعاون المالي (البند 6 من جدول الأعمال)

التعاون بين أسواق الأوراق المالية في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

تأخذ علماً بالتوصيات الصادرة عن الاجتماع الخامس لمنتدى أسواق الأوراق المالية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والذي نظمه سوق الأوراق المالية بإسطنبول خلال 17-18 سبتمبر/أيلول 2011 في إسطنبول، الجمهورية التركية؛

تدعم إطلاق "المؤشر الإسلامي" في بداية عام 2012 مع الدول الأعضاء الموقعة، وتطلب من أعضاء المنتدى التوقيع على اتفاق المؤشر ذي الصلة بحلول الأول من ديسمبر/كانون الأول 2011، وذلك لتضمينه في المؤشرات؛

تطلب من البنك الإسلامي للتنمية أن يسهم في العمل على استحداث منتجات مصممة خصيصاً ليتم إدراجها في المؤشرات الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي؛

ترحب بعرض الجمهورية التركية استضافة الاجتماع السادس لمنتدى الأسواق المالية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 2012 في إسطنبول، وتدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في هذا الاجتماع.

ب) التعاون بين البنوك المركزية

ترحب بأنشطة التعاون وتبادل المعلومات بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية للدول الأعضاء بشأن تشغيل أنظمة الدفع وتنظيمها والإشراف عليها؛

تأخذ علماً ببرامج التدريب وبناء القدرات التي قام بتنظيمها البنك المركزي في تركيا ومركز أنقرة، في إطار التعاون بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية للدول الأعضاء؛

تطلب من البنوك المركزية للدول الأعضاء الإجابة على الاستبيانات المرسله من قبل مركز أنقرة والبنك المركزي بالجمهورية التركية، والخاصة باحتياجاتها وقدراتها بغية التخطيط للبرامج المستقبلية لبناء القدرات والتدريب؛

ترحب بتنظيم ماليزيا للاجتماع الحادي عشر للبنوك المركزية والمؤسسات النقدية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بالتعاون مع مركز أنقرة والمزمع عقده في 13-16 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 في كوالالمبور، وتطلب من الدول الأعضاء المشاركة بفعالية في هذا الاجتماع.

ج) التعاون فيما بين الجهات التنظيمية لأسواق رأس المال

يرحب بإنشاء "منتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال"؛

تأخذ علماً بالتوصيات التي أسفر عنها الاجتماع الأول للأجهزة التنظيمية لأسواق المال بالدول الأعضاء الذي انعقد في 16 سبتمبر/أيلول 2011 في إسطنبول، الجمهورية التركية؛

ترحب بعرض مجلس أسواق رأس المال التركي لاستضافة الاجتماع الثاني للمنتدى في أكتوبر/تشرين الأول 2012، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة الفعالة في هذا الاجتماع.

التخفيف من حدة الفقر (البند 7 من جدول الأعمال)

أ) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا

تحث الدول التي تعهدت إلى صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بالوفاء بالتزاماتها لتمكينه من تمويل مشروعات الدول الأعضاء؛

تهيب بالبنك الإسلامي للتنمية أن يحشد موارد إضافية من مختلف مؤسسات التمويل لزيادة الأموال المخصصة للبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا؛

تطلب من البنك الإسلامي للتنمية تقديم تقارير دورية حول وضع تنفيذ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا إلى دورات الكومسيك.

إذ تلاحظ بقلق بالغ العبء المتزايد الذي تفرضه الكوارث الطبيعية والأزمات المختلفة التي تعانيها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والأهمية الملحة لوضع خطة للتصدي للكوارث؛ وتهيب بالبنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة بالاشتراك مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أن يتعاونوا من أجل وضع خطة اندماج فعالة مع الأفراد الأكثر ضعفاً في الدول الأعضاء التي تتقل كاهلها الأزمات، والمنكوبة بالكوارث، وذلك بالتعاون مع مؤسسات التعاون التنموية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

ب) برنامج القطن الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي

تأخذ علماً بالتقارير الصادرة عن اللجنة التسييرية الخامسة والاجتماع الخامس للجنة التسييرية وكذا الاجتماع الرابع للجنة المشروعات لبرنامج القطن الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي الذي انعقد في 22 سبتمبر/أيلول 2011 في واجادوجو، بوركينا فاسو؛

تهيب بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، بتنظيم منتدى استثمار بغية حشد الموارد خطة عمل القطن الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي، وتدعو الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وكذا المنظمات الدولية، والمانحين للمشاركة بفعالية في هذا المنتدى؛

تأخذ علماً أيضاً بالتنظيم الناجح ل"المنتدى والمعرض الأول القطن والنسيج لمنظمة التعاون الإسلامي" الذي قامت به حكومة بوركينا فاسو، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والذي عقد في واجادوجو في 21 - 25 سبتمبر/أيلول 2011.

ترحب بالاعتمادات الجديدة التي أقرها البنك الإسلامي للتنمية لتمويل ستة مشروعات مقدمة من الكاميرون، ومصر، وموزمبيق، وتركيا، وتطلب من البنك الإسلامي للتنمية سرعة النظر في المشروعات المقترحة ذات الصلة من قبل أذربيجان، وسوريا، وتركيا؛

تطلب من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إعداد تقرير شامل عن وضع باقي المشروعات السنة عشر التي لم تتلق تمويلًا بعد، وتقديم هذا التقرير إلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك؛

تهييب بجميع مراكز التميز أن تقدم تقارير دورية إلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومعهد نازيللي لأبحاث القطن قبل انعقاد اجتماعات لجنة المشروعات واللجنة التسييرية بشهر واحد؛ تحث الدول المالكة للمشروعات المقترحة المتعلقة بالقطن على تقديم طلبات مالية بشكل رسمي إلى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، من خلال هيئاتها المختصة؛

تحث أيضًا الدول الأعضاء المعنية والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي على تقديم ما يلزم من معلومات إلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي لنشرها على بوابتها الإلكترونية (www.oic-cotton.org).

د) البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تأخذ علماء بالتوصيات التي خرج بها الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية للرصد المنبثقة عن البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والذي تم انعقاده في الفترة ما بين 17-19 يوليو/تموز 2011 في جمهورية إيران الإسلامية، كما ترحب بالقرار الذي اتخذ بشأن إنشاء فرق عمل مواضيعية حول التدريب الافتراضي، وتدريب المدربين، وتبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

تأخذ علماء بالتقرير الذي أصدره مركز أنقرة حول تنفيذ البرامج الفرعية للبرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وطلبت من كل من مركز أنقرة، والبنك الإسلامي للتنمية بذل قصارى جهدهما بغية تنفيذ المشروعات المخطط إقامتها تحت البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ورفع تقرير في هذا الصدد إلى الكومسيك في دورتها الثامنة والعشرين؛

أهابت بالدول الأعضاء أن تدعم وتشارك في برنامج بلدية اسطنبول للمدرب الرئيسي، وشبكة السلامة والصحة المهنيين لمنظمة التعاون الإسلامي، والبرنامج الدولي للتدريب العملي للطلاب التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.

تعزيز العلاقات مع القطاع الخاص (البند 8 من جدول الأعمال)

تأخذ علماء بالتقرير الذي أسفر عنه الاجتماع الرابع عشر للقطاع الخاص حول تعزيز التجارة ومشروعات الاستثمار المشتركة بين الدول الإسلامية، والذي نظّمته الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في الفترة ما بين 24-26 إبريل/نيسان 2011، في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة؛

تطلب من الدول الأعضاء تيسير إجراءات الحصول على التأشيرة لرجال الأعمال بغية تعزيز سبل التعاون على الصعيدين الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء؛

تطلب من كل من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، وغيرهما من المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ضمان مشاركة القطاع الخاص في أنشطة التعاون الاقتصادي والتجاري على نطاق أوسع.

موعد انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك (البند 9 من جدول الأعمال)

تقرر انعقاد الاجتماع الثامن والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك في الفترة ما بين 9-10 مايو/أيار 2012، والدورة الثامنة والعشرين للكومسيك في اسطنبول في الفترة ما بين 8-11 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

ما يستجد من أعمال (البند 10 من جدول الأعمال)

تقرر أن يكون "تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء" موضوعاً لجلسة تبادل وجهات النظر أثناء انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك، وتطلب من مركز أنقرة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة تنظيم ورشة عمل بشأن هذا الموضوع، ورفع تقريرها في هذا الصدد إلى الكومسيك في دورتها التالية.

القرار

الصادر عن الدورة الثامنة والعشرين للكموسيك
(اسطنبول، 8-11 أكتوبر/تشرين الأول، 2012)

عقدت الدورة الثامنة والعشرون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكموسيك)، في اسطنبول، بالجمهورية التركية، في 8-11 أكتوبر/تشرين الأول 2012؛

إذ تذكر بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي، ومجلس وزراء الخارجية، والكموسيك، وخاصة الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، والجلسة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي، والقمة الاقتصادية للكموسيك التي انعقدت عام 2009، والدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية، والدورة السابعة والعشرين للكموسيك؛

وإذ تؤكد من جديد على التزام كافة الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ببرنامج العمل العشري للمنظمة، الذي اعتمده الجلسة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي، التي انعقدت في مكة المكرمة، في 7-8 ديسمبر/كانون الأول 2005؛

وإذ تأخذ في الاعتبار أهداف الاستراتيجية وخطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ تأخذ في الاعتبار تقارير سير العمل، وأوراق العمل، والدراسات الخاصة ببنود جدول الأعمال، المقدمة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكموسيك، ومركز البحوث الإحصائية، والاقتصادية، والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية؛

وإذ تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء لاستضافتها المؤتمرات الوزارية، والاجتماعات، وورش العمل، والمعارض، وغير ذلك من أنشطة في مجالات التعاون؛

وإذ تشيد بالجهود المبذولة من قِبَل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكموسيك، والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي التي تعمل في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، وهي مركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة

والصناعة والزراعة، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية.

استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي، وخطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (البند 2 من جدول الأعمال)

أ) تقرير مرجعي:

1. تحيط علماً بالتقرير الصادر عن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، وتؤكد مجدداً على طلبها بأن تسلط تقاريرها الاستعراضية الضوء على التحديات التي تحول دون تنفيذ القرارات، وعلى ما تم إحراره من تقدم في شأنها.

2. تطلب من الدول الأعضاء، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي تحسين سبل التواصل فيما بينها من أجل متابعة تنفيذ القرارات بفعالية، كما تطلب من مكتب التنسيق الكومسيك توزيع الوثائق ذات الصلة، التي تم تقديمها أمام دورات الكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة، على نقاط الاتصال من خلال البريد الإلكتروني.

3. تطلب من الدول الأعضاء أن تشارك بفعالية في الأنشطة، والمشروعات، والبرامج التي تطلقها الكومسيك.

4. تهبب بالدول الأعضاء التي لم توقع بعد على الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري أن تبادر بذلك في أقرب وقت ممكن، كما تهبب بالدول الأعضاء التي وقعت على الاتفاقيات، ولكن لم تصادق عليها بعد، أن تبادر بذلك.

ب) التوصيات التي خرج بها اجتماع لجنة المتابعة:

5. تعتمد التوصيات التي خرج بها الاجتماع الثامن والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.

ج) خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى

6. تأخذ علماً مع التقدير بالتوصيات التي خرجت بها ورشة عمل "نماذج الشراكات القطرية مع آسيا الوسطى" التي نظمها مكتب تنسيق الكومسيك، بمشاركة وكالة التنسيق والتعاون الدولية التركية، وتطلب

من اللجنة التنفيذية لخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لآسيا الوسطى أن تنظر في هذه التوصيات عند التخطيط لأنشطتها المستقبلية، كما تدعو إلى تنفيذ المزيد من المشروعات في إطار الخطة آنفة الذكر.

د) تقرير لجنة الدورة

7. تأخذ علماً بالتقرير الصادر عن الاجتماع الحادي والعشرين للجنة الدورة.
8. تطلب من الدول الأعضاء المعنيين المشاركة بفاعلية في عملية تنفيذ المشروعات المدرجة على جدول أعمال لجنة الدورة.
(مرفق تقرير لجنة الدورة).

**المستجدات الاقتصادية العالمية، مع إشارة خاصة إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
(البند 3 من جدول الأعمال)**

9. تأخذ علماً بالتوصيات الصادرة عن التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2012 المقدم من مركز أنقرة، وتكلف مركز أنقرة بمواصلة مراقبة المستجدات الاقتصادية على الساحة العالمية وتداعياتها على الدول الأعضاء، ورفع تقرير في هذا الصدد إلى الكومسيك في دوراتها السنوية، وذلك مع تقديم مجموعة من التوصيات المعنية بالسياسات.

التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (البند 4 من جدول الأعمال)

- أ) **نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**
10. ترحب بمصادقة دولة فلسطين على الاتفاقيات الثلاثة لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وبمصادقة جمهورية العراق على اتفاقية الإطار، وبمصادقة جمهورية باكستان الإسلامية على قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كما ترحب بتقديم قوائم الامتيازات من قبل كل من جمهورية بنجلاديش الشعبية، وجمهورية باكستان الإسلامية، والمملكة الأردنية الهاشمية.

11. تحث الدول الأعضاء التي صادقت على بروتوكول خطة التعريف التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بريتاس) على إحاطة الأمانة

العامّة للجنة المفاوضات التجارية بأقساط التخفيض السنوية المحددة، مقرونة بقائمة المنتجات والنسب المطبقة في الدول الأولى بالرعاية السارية من 1 أكتوبر/تشرين الأول 2003.

12. **تحث كذلك** الدول الأعضاء التي صادقت على قواعد المنشأ على استكمال التدابير التشريعية والإدارية الداخلية اللازمة، بما في ذلك طباعة شهادة المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وإمداد الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية بنماذج أختام.

13. **تدعو** الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بالتوقيع أو المصادقة على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ألا وهي اتفاقية الإطار، وبروتوكول خطة التعريف التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، وقواعد المنشأ، إلى المبادرة بذلك في أقرب وقت ممكن.

14. **ترحب** بتنظيم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ندوات لصالح كل من ليبيا، وجامعة الدول العربية (في الكويت)، والمغرب، والعراق، وذلك حول نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

15. **تطلب** من المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة (الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة) تعزيز جهودها بغية زيادة وعي كل من الدول الأعضاء، والتكتلات التجارية الإقليمية التي تشمل الدول الأعضاء بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

16. **تطلب** من لجنة المفاوضات التجارية الانعقاد في أقرب وقت ممكن، وذلك عند استيفاء العدد المطلوب من الدول الأعضاء لإجراءات التصديق على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وتقديمها لقوائم الامتيازات في الوقت ذاته.

(ب) المعارض التجارية الإسلامية

17. **ترحب** بالعروض المقدمة من الدول الأعضاء التالية لتنظيم المعارض التجارية القادمة:
- دولة الإمارات العربية المتحدة (المعرض الأول للأغذية الحلال للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 10-12 ديسمبر/كانون الأول 2012، في الشارقة)
 - المملكة المغربية (المعرض التجاري الأول للصناعات التقليدية لمنظمة التعاون الإسلامي في 11-14 أبريل/نيسان 2013، في الدار البيضاء)

- المملكة العربية السعودية (المعرض الأول للأثاث، والديكور والأجهزة الكهربائية المنزلية في 12-16 مايو/أيار 2013، في المدينة المنورة).
- سلطنة عمان (المعرض السادس للصناعات الغذائية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في 13-16 مايو/أيار 2013، بمسقط)
- جمهورية إيران الإسلامية (المعرض التجاري الإسلامي الرابع عشر، في 28 أكتوبر/تشرين الأول - 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، في طهران)

18. **ترحب كذلك** بالعروض المقدمة من كل من جمهورية غينيا، وجمهورية العراق، والمملكة العربية السعودية لاستضافة المعرض التجاري الإسلامي الخامس عشر، والسادس عشر، والسابع عشر في 2015، 2017، 2019، على التوالي.

19. **كما ترحب** بالمعرض المقدم من جمهورية السنغال لاستضافة "معرض الصحة الثاني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" (OIC Health Expo) 2014 بداكار، السنغال، بالاشتراك مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة، والمركز الدولي للتجارة الخارجية بالسنغال.

20. **تدعو** كافة الدول الأعضاء إلى تشجيع القطاعين العام والخاص على المشاركة الفاعلة في هذه المعارض.

21. **تطلب** من المركز الإسلامي لتنمية التجارة تقديم تقارير سير عمل بصورة منتظمة حول المعارض التجارية والسياحية وغيرها من المعارض المتخصصة للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي إلى دورات الكومسيك، على أن تشمل التقارير تقييماً لهذه المعارض.

22. **ترحب** بالمعرض المقدم من اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا لمشاركة خبراته في تنظيم المعارض الدولية مع من يهمله الأمر من الدول الأعضاء، وذلك في إطار برنامج أكاديمية الغرفة الخاص به.

ج) الخريطة الاستراتيجية الخاصة بتعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

23. **تحيط علماء** بتقرير المتابعة المعني بالبرنامج التنفيذي للخريطة الاستراتيجية الخاصة بتعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

24. **تطلب من المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي تكثيف جهودها الرامية إلى تنفيذ المشروعات والبرامج الواردة في البرنامج التنفيذي، وتهيب بالدول الأعضاء تقديم الدعم اللازم للمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تفعيل البرنامج التنفيذي.**

25. **تحيط علماً** بجهود مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة) المبذولة في مجال إعداد مبادرة المعونة لصالح التجارة في الدول العربية كبرنامج شامل لتطوير التجارة وتوفير الدعم المالي لتنفيذها، مع الأخذ في الاعتبار الآراء التي أبدتها المجموعة العربية بهذا الشأن بقدر كبير من الاهتمام، و**تشجع** الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في تنفيذه.

26. **تحيط علماً أيضاً** بإعلان المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، والمركز الإسلامي للتنمية التجارة فيما يتعلق بتنظيم المنتدى رفيع المستوى لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن تيسير التجارة والشباك الواحد، والذي سيتم تنظيمه في الدار البيضاء، المغرب، في شهر يناير/كانون الثاني 2013، و**تحث** البلدان الأعضاء على المشاركة بفعالية في المنتدى، و**تطلب** من الجهات المنظمة تقديم تقرير في هذا الصدد أمام الدورة القادمة للكومسيك.

27. **تهيب** بالدول الأعضاء مواصلة إمداد المركز الإسلامي لتنمية التجارة بأحدث البيانات المتعلقة بالإحصائيات التجارية.

د) المساعدة الفنية المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية

28. **تعرب** عن تقديرها للجمهورية التركية، والبنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لقيامهم بتنظيم برامج بناء القدرات حول القضايا المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية في الدول الأعضاء التي بصدد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

29. **تدعو** البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى تنسيق جهودهما من أجل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك للمساهمة في مفاوضاتها التجارية متعددة الأطراف، وانضمام الدول الأعضاء المعنية لعضوية منظمة التجارة العالمية على أساس من الإنصاف والعدل .

هـ) أنشطة تمويل التجارة

30. **تحيط علماً مع التقدير** بالدور الذي تلعبه مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة) في تعزيز وتشجيع التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

31. **تطلب** من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة) الاستمرار في وضع برامج أكثر ابتكاراً لتمويل التجارة لصالح الدول الأعضاء.

32. **تهيب** بالدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي تشجيع القطاع العام والخاص بها على الانتفاع من خدمات ائتمان الصادرات، وتأمين المخاطر السياسية المقدمة من قبل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) بغية زيادة التجارة البينية وتدفقات الاستثمار فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

33. **ترحب** بالعرض المقدم من جمهورية إيران الإسلامية لاستضافة مؤتمر حول "التعاون فيما بين وكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" في مايو/أيار 2013 ب طهران.

(و) الأنشطة المتعلقة بالتجارة لمعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية

34. **ترحب** بالحضور المتزايد لمعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية في مجال تخصصه، **وتطلب** من الدول الأعضاء المشاركة بفاعلية في أنشطته الخاصة بالتوحيد القياسي، والمعايير، والاعتماد.

35. **تحيط علماً مع التقدير** بالانتهاء من المعايير الخاصة بمعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، **وتطلب** من الأعضاء اتخاذ الإجراءات اللازمة كل في بلاده.

36. **ترحب** بالعرض المقدم من معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية لتنظيم منتدى معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، بالجمهورية التركية، **وتدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة في هذا المنتدى.

37. **تطلب** من الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد لمعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية أن تبادر بذلك للاستفادة من الخدمات التي يقدمها معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية.

(ز) آلية التحكيم

38. **تطلب** من الدول الأعضاء التي لم ترسل بعد آراءها بشأن الدراسة حول "جدوى وضع آلية للتحكيم" إلى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تبادر بذلك في أقرب وقت ممكن.

القطاعات ذات الأولوية (البند 5 من جدول الأعمال)

(أ) التعاون في مجال الزراعة

39. ترحب بمسودة إطار التعاون في مجال الزراعة، والتنمية الريفية، والأمن الغذائي باعتبارها وثيقة هامة للتعاون في مجال الزراعة تحت رعاية الكومسيك. وتطلب من الدول الأعضاء التي لم تقدم آراءها وتعليقاتها بهذا الشأن أن تبادر بذلك.

40. تهيب بكافة الدول الأعضاء المشاركة بفعالية في المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التعاون الإسلامي والمعني بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية، والمقرر عقده في ديسمبر/كانون الأول 2012، في داكار، بالسنگال.

41. إذ تذكر القرارات ذات الصلة الصادرة عن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التعاون الإسلامي والمعني بالأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية والمنعقد في عام 2011، تدعو الدول الأعضاء إلى مشاركة معارفها وأفضل ممارساتها في مجال الزراعة مع الدول الأعضاء التي تبدي اهتماماً بهذا المجال، وذلك بهدف تعزيز التعاون والتضامن فيما بينها في هذا المضمار.

42. ترحب بالعرض المقدم من الجمهورية التركية لمشاركة خبراتها ومعارفها في مجال الزراعة مع الدول الأعضاء التي تبدي اهتماماً بهذا المجال، وذلك بالتعاون مع مركز أنقرة.

43. ترحب أيضاً بالمبادرة التي أطلقها مركز أنقرة لتنظيم برامج لبناء القدرات في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة والغذاء والثروة الحيوانية بالجمهورية التركية.

44. كما ترحب بالعرض المقدم من الجمهورية التركية لتنظيم ورشة عمل حول "تعزيز فرص التعاون في مجال كفاءة وقدرة إنتاج القمح بين الدول الأعضاء" في 15-16 يناير/كانون الثاني 2013، وتطلب من الدول الأعضاء المشاركة بفعالية في ورشة العمل.

(ب) التعاون في مجال السياحة

45. ترحب بإنشاء منتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك الذي من شأنه أن يجمع بين ممثلي القطاع الخاص بالدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي بصورة منتظمة.

46. وترحب أيضاً بالعرض المقدم من الجمهورية التركية لاستضافة الاجتماع الأول لمنتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك في 7 - 8 ديسمبر/كانون أول لعام 2012

بإزمير، كما تحث الدول الأعضاء على تشجيع ممثلي القطاع الخاص التابعين لها في قطاع السياحة على المشاركة الفاعلة في هذا اللقاء الهام.

47. وترحب كذلك بالعرض المقدم من الجمهورية التركية لتنظيم برنامج تدريبي حول "إدارة الفنادق وشركات السياحة" في إبريل/ نيسان 2013.

48. تطلب من الدول الأعضاء كافة أن تشارك بفعالية في معرض السياحة الثاني للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي المقرر عقده في 20-23 ديسمبر/ كانون أول 2012 بالقاهرة.

ج) التعاون في مجال النقل

49. تهيب بالدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تمنح دعمها الكامل لتفعيل إطار التعاون في مجال النقل فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي (وثيقة إزمير 2011) عن طريق تنمية مشروعات التعاون بما يتسق مع روح الوثيقة المذكورة آنفاً.

50. ترحب بالجهود المبذولة من قبل أصحاب المصالح ذوي الصلة نحو تنفيذ مشروع خط سكك حديد داكار - بورتسودان التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.

51. ترحب بتنظيم ندوة ومعرض حول صناعة بناء السفن في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في 31 أغسطس/ آب - 1 سبتمبر/ أيلول 2012 في دكا، بنغلاديش.

52. ترحب أيضاً بالعرض المقدم من الجمهورية التركية، والذي يتضمن مشاركة معارفها وخبراتها في مجالات النقل البري، والطيران المدني، وصناعة بناء السفن مع الدول الأعضاء.

التعاون المالي (البند 6 من جدول الأعمال)

أ) التعاون فيما بين البورصات في البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

53. ترحب بإطلاق مؤشر ستاندرد آند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك لقياس أداء 50 شركة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

54. تطلب من الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية تقديم دعمهم بهدف الترويج لمؤشر ستاندرد آند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك في الدول الأعضاء.

55. **تحيط علماً** بالتوصيات الصادرة عن الاجتماع السادس لمنتدى بورصات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي الذي نظّمته بورصة اسطنبول في 26 سبتمبر/ أيلول لعام 2012 باسطنبول، الجمهورية التركية.

56. **ترحب** بالعرض المقدم من الجمهورية التركية لاستضافة الاجتماع السابع لمنتدى بورصات الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي المقرر عقده في أكتوبر/ تشرين الأول 2013 باسطنبول، وتهيب بالدول الأعضاء أن تشارك بفعالية في هذا الاجتماع.

57. **تطلب** من مركز أنقرة مواصلة تنظيم دورات تدريبية وبرامج بناء القدرات لبورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ب) التعاون بين الجهات التنظيمية لأسواق رأس المال

58. **تحيط علماً** بالتوصيات الصادرة عن الاجتماع الأول لمنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال، المنعقد في 26-27 سبتمبر/أيلول 2012، في اسطنبول بالجمهورية التركية.

59. **ترحب** بإنشاء الموقع الإلكتروني للمنتدى (www.comceccmr.org) من قبل هيئة أسواق رأس المال التركية، وتناشد الدول الأعضاء بالمساهمة في عمل المنتدى وفرق العمل الخاصة به.

60. **ترحب أيضاً** بالعرض المقدم من هيئة أسواق رأس المال التركية لاستضافة الاجتماع الثاني للمنتدى خلال أكتوبر/تشرين الأول 2013 باسطنبول، وتدعو كافة الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في هذا الاجتماع.

ج) التعاون فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية

61. **تحيط علماً** بالتوصيات الصادرة عن الاجتماعين الحادي عشر والثاني عشر لمحافظي البنوك المركزية والمؤسسات النقدية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، والتي انعقدت في ماليزيا وتركيا على التوالي.

62. **ترحب** بأنشطة التعاون وتبادل المعلومات فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية للدول الأعضاء بشأن تشغيل أنظمة السداد، وتنظيمها والإشراف عليها.

63. **ترحب كذلك** ببرامج التدريب وبناء القدرات، والتي نظمها كل من البنك المركزي بالجمهورية التركية ومركز أنقرة، وذلك في إطار التعاون فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية للدول الأعضاء.

64. تدعو كافة الدول الأعضاء إلى المساهمة في جهود التعاون بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية، فضلاً عن المشاركة في اجتماعاتها السنوية.
65. تحث الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في الاجتماع الثالث عشر لمحافظي البنوك المركزية والمؤسسات النقدية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمقرر عقده بالمملكة العربية السعودية في 2013.

التخفيف من حدة الفقر (البند 7 من جدول الأعمال)

أ) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا

66. ترحب بالمساهمات التي قدمتها الدول الأعضاء لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وتحث البلدان التي تعهدت بالمساهمة أن تقي بالتزاماتها، وكذا الدول التي لم تتعهد بتقديم أي مساهمات، أن تبادر بذلك بحيث يتسنى للصندوق تحقيق أهدافه.
67. ترحب بالجهود المبذولة من قبل البنك الإسلامي للتنمية لحشد الموارد من مختلف المؤسسات التمويلية وذلك لتنفيذ البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، وتدعو البنك الإسلامي للتنمية إلى تحسين إدارة المشروعات التي يتم تنفيذها تحت مظلة البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا.
68. ترحب بالمساهمات المقدمة من الدول الأعضاء، وتشجع باقي الدول الأعضاء وكذا المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة على توفير المساعدات اللازمة لجمهورية مالي في سبيل معالجة أزمة الغذاء الحالية التي تواجهها.

ب) برنامج القطن الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي

69. تطلب من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إنهاء دراسته للمشروعات التي تم تقديمها من أجل الحصول على دعم مالي.
70. وتطلب أيضاً من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تقديم تقارير سير العمل بشكل منتظم أمام دورات الكومسيك بشأن وضع المشروعات محل الدراسة للحصول على التمويل.
71. تحيط علماً ببرامج تدريب القطن الخاصة بمركز أنقرة، وتحث مراكز بحوث القطن ذات الامتياز على توطيد أواصر التعاون مع مركز أنقرة في مجال تنفيذ هذه البرامج.

72. **ترحب** بالعرض المقدم من الجمهورية التركية لاستضافة الاجتماع السادس للجنة التسيير لبرنامج القطن الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي خلال النصف الأول من عام 2013 في أنقرة، **وتطلب** من البنك الإسلامي للتنمية النظر في استضافة الاجتماع الخامس للجنة المشروعات على هامش اجتماع لجنة التسيير.

(ج) البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

73. **تطلب** من مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية مواصلة تطوير مشاريع جديدة تحت مظلة البرامج الفرعية للبرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

74. **تدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة في برنامج بلدية اسطنبول للمدرب الرئيسي وتقديم الدعم له، وشبكة السلامة والصحة المهنيين التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، والبرنامج الدولي للتدريب العملي للطلاب التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.

75. **تحيط علماً** مع التقدير بالجهود التي بذلها كل من البنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة من أجل إعداد دراسة مفصلة بشأن "الكوارث الطبيعية والبشرية في دول منظمة التعاون الإسلامي" مع التركيز بشكل خاص على الكوارث البشرية.

تعزيز دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي (البند 8 من جدول الأعمال)

76. **تحيط علماً** بقيام الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بعقد برامج تدريبية وورش عمل للقطاع الخاص في مجالات القيمة المضافة، والتمويل متناهي الصغر، وتنمية ريادة المشروعات فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

77. **ترحب** بتنظيم اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا برامج أكاديمية الغرفة، وذلك بمشاركة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، **وتدعو** ممثلي القطاع الخاص بالدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في البرنامج القادم.

78. **تدعو** الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة إلى زيادة برامج بناء القدرات التابعة لها، واللقاءات المهنية التي تجمع بين مؤسسات الأعمال، وبين قطاع الأعمال والحكومة، وكذلك الدراسات التي تقوم بها الغرفة من أجل تعزيز المعاملات التجارية والاستثمارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

79. **تدعو** الدول الأعضاء إلى تشجيع القطاع الخاص لديها على المشاركة الفعالة في المنتدى السادس لسيدات الأعمال في 12-14 ديسمبر/تشرين الأول 2012، في البحرين، والمنتدى الثاني

للاستثمار لدول غرب إفريقيا في 13-14 مايو/أيار 2013، في نيجيريا، والاجتماع الخامس عشر للقطاع الخاص المقرر عقده في 28-30 أكتوبر/تشرين الأول 2013 في جمهورية إيران الإسلامية.

- جلسة تبادل وجهات النظر حول "تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول الأعضاء"

80. تأخذ علماء مع التقدير بالتوصيات الصادرة عن ورشة العمل التحضيرية حول "تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول الأعضاء" التي قام بتنظيمها كل من مركز أنقرة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع المنظمة التركية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومؤسسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الماليزية في 12-14 يونيو/حزيران 2012 في أنقرة، بالجمهورية التركية.

81. تدعو الهيئات الحكومية، والغرف، وجمعيات الأعمال، والجامعات بالدول الأعضاء إلى زيادة الدعم الذي يقدمونه إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل ضمان استدامتها وقدرتها التنافسية.

82. تطلب من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية النظر في تقديم مقترحات لآليات عملية تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء.

83. ترحب بالعرض المقدم من الجمهورية التركية بتنظيم ورشة عمل حول "تعزيز التعاون بين مؤسسات التسجيل التجاري بالدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" في منتصف عام 2013.

84. ترحب كذلك بعرض الحكومة التركية تبادل خبراتها وممارساتها الجيدة في مجال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

85. تدعو المؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدول الأعضاء إلى تعزيز الحوار من أجل تبادل أفضل الممارسات والخبرات فيما بينها.

موضوع جلسة تبادل وجهات النظر للدورة التاسعة والعشرين للكومسيك

86. تقرر أن يكون "زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي" موضوعاً لجلسة تبادل وجهات النظر بالدورة التاسعة والعشرين للكومسيك. وتطلب من مركز أنقرة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك، والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة تنظيم ورشة عمل حول هذا الموضوع، ورفع تقريره أمام الدورة القادمة للكومسيك.

موعد انعقاد الدورة التاسعة والعشرين للكومسيك (البند 9 من جدول الأعمال)

87. تقرر انعقاد الاجتماع التاسع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك في 14 - 15 مايو/أيار 2013، وانعقاد الدورة التاسعة والعشرين للكومسيك في 18 - 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 في اسطنبول.

ما يستجد من أعمال (البند 10 من جدول الأعمال)

88. تحييط علماءً بالتقرير الذي قدمته مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات)، والغرفة الإسلامية للتجارة والزراعة والصناعة حول بيئة الاستثمار في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

89. ترحب بمبادرة لجنة الإحصاءات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي الممثلة في برنامج الاعتماد المهني للمشتغلين في الإحصاءات الرسمية وتطلب من البنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة تقديم مساهمات تقنية ومالية بغية التنفيذ الفاعل لهذا البرنامج المهم لصالح مؤسسات الإحصاءات الوطنية بالدول الأعضاء.

90. تعرب عن خالص شكرها لفخامة الرئيس عبد الله جول، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، لدعمه المتواصل للكومسيك، كما تعرب عن امتنانها للجمهورية التركية، حكومة وشعباً، لما أظهرته من كرم الضيافة وحسن الوفادة أثناء الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك.

- - -